«بوبيان للبتروكيماويات»: رفع الحظر عن حسابات «بوتيكات» البنكية

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات أن النائب العام الكويتي أصدر قراراً برفع التحفظ عن الحسابات البنكية المحلية المجمدة لشركة بوتيكات.

وأوضحت بوبيان في بيان لبورصة الكويت، أمس الخميس، أنها تساهم بحصة أقلية في بوتيكات؛ مما سيترتب عليه عودة نشاط الشركة على النحو المعتاد.

وكانت بوبيان أعلنت في يوليو الماضي أن النائب العام في الكويت أصدر قراراً بتجميد الحسابات البنكية لشركة بوتيكات؛ لحين الفصل في الدعوى القضائية.

يشار إلى أن أرباح "بوبيان" ارتفعت 65.4% للتسعة أشهر المنتهية في 31 يناير 2021؛ لتصل إلى 7.41 مليون دينار، مقابل 4.48 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2019.

السيولة انخفضت عند 43.63 مليون دينار

9 قطاعات تتراجع بالبورصة في الختام

اختتمت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس الخميس على تراجع، بضغط هبوط 9 قطاعات على رأسها الصناعة.

وهبط مؤشر السوق الأول بنسبة 0.64%، وتراجع المؤشر العام 0.55%، كما انخفض المؤشران رئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.36% و0.27% على التوالي، وذلك عن مستويات أول أمس الأربعاء.

وتباينت التداولات ، إذ انخفضت السيولة عند 43.63 مليون دينار، مقابل 47.58 مليون دينار ، بينما ارتفعت الكميات عند 208.86 مليون سهم، مقارنة بـ196.06 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وأثر على التعاملات تراجع 9 قطاعات على رأسها الصناعية بـ1.40%، بينما ارتفع 3 قطاعات تقدمها الموارد الأساسية بـ3.99%. وتصدر سهم تحصيلات القائمة الحمراء بـ13.93%، بينما تقدر الفجيرة الارتفاعات بنسبة 9.85%.

وحول أنشط الأسهم، تصدر الأولى المرتفع 8.03% الكميات بـ30.06 مليون سهم، بينما تقدم الوطني السيولة بقيمة 6.22 مليون دينار، بانخفاض 0.36%.

وأغلقت بورصة تعاملاتها على انخفاض مؤشر السوق العام 19ر31 نقطة ليبلغ مستوى 32ر5653 نقطة بنسبة هبوط بلغت 55ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 8ر208 مليون سهم تمت عبر 10359 صفقة نقدية بقيمة 6ر43 مليون دينار (نحو 5ر139 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 4ر12 نقطة ليبلغ مستوى 19ر4649 نقطة بنسبة هبوط بلغت 27ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر133 مليون سهم تمت عبر 5313 صفقة نقدية بقيمة 5ر10 مليون دينار (نحو 6ر33 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 6ر39 نقطة ليبلغ مستوى 01ر6164 نقطة بنسبة هبوط بلغت 64ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر75 مليون سهم تمت عبر 5046 صفقة بقيمة 1ر33 مليون دينار (نحو 9ر105 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 6ر17 نقطة ليبلغ مستوى 39ر4828 نقطة بنسبة هبوط بلغت 36ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر100 مليون سهم تمت عبر 3750 صفقة نقدية بقيمة 4ر8 مليون دينار (نحو 8ر26 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (فجيرة أ) و(الأولى) و(بوبيان ب) و(المنار) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(زين) و(هيومن سوفت) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (تحصيلات) و(فنادق) و(أرزان) و(مينا) الأكثر انخفاضا.

عودة التداول على أسهم «الرابطة» و«لوجستيك»

أعلنت بورصة الكويت، أمس الخميس، إعادة التداول على أسهم شركتي رابطة الكويت والخليج للنقل، وكي جي إل لوجستيك، بعد إعلانهما بيان بشأن قضية.

وفي وقت لاحق من أعلنت كلا الشركتين أنه لا صله لهما، أو أي من شركاتهما التابعة أو الزميلة أو موظفيها، أو موظفي شركاتها التابعة أو الزميلة بما نشر في أحد الصحف المحلية بشأن صدور محكمة التمييز بالسجن 7 سنوات لرئيس شركة استولى على أموال الموانئ الكويتية.

وبينت كل من الرابطة ولوجستيك أنهما لم تطلعا على الحكم المشار إليه، ولم يسبق لهما استدعائهما أو أي من شركاتهما التابعة أو الزميلة، أو موظفيها، أو موظفي شركاتها التابعة أو الزميلة من قبل النيابة العامة، أو توجيه تهم إليهما.

ولفتت إلى عدم مثول أي من ممثلي شركاتهما أو شركاتها التابعة أو الزميلة، أو إعلانها بأي إدعاء أمام المحكمة في تلك الدعوى.

خسائرها بلغت 2.7 مليون دينار في 2020

«كامكو إنفست» تحقق 15 مليون دينار إيرادات من الرسوم والعمولات

أعلنت كامكو إنفست، عن بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. فقد حققت الشركة خسائر صافية بلغت 2.7 مليون دينار كويتي (خسارة السهم 7.85 فلس) مقابل أرباح صافية بقيمة 3 مليون دينار كويتي في العام 2019 (بربحية سهم 12.47 فلس). وتأثرت النتائج المالية بخسائر غير محققة وبجائحة فيروس كورونا التي اسفرت عن تعطيل الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة والاقتصاد منذ مارس 2020.

كان لتباطؤ الأعمال منذ مارس 2020 تأثير سلبي على ايرادات الرسوم والعمولات الذي انخفض بنسبة 21.4% مقارنة بعام 2019 ليصل إلى 15 مليون دينار كويتي في عام 2020. وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة والمناخ السلبي وتباطؤ الأعمال إلا أن الشركة استمرت في تقديم الخدمات للعملاء دون انقطاع وقامت بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن العام 2019 بقيمة 1.7 مليون دينار كويتي في شهر يونيو 2020.

ففي نهاية ديسمبر 2020، بلغ إجمالي الأصول المدارة 3.9 مليار دينار كويتي (12.9 مليار دولار أمريكي) وواصلت صناديق الأسهم والمحافظ المدارة تحقيق أداءً فاق أداء مؤشرات القياس الخاصة بها وتم حصول ثلاثة صناديق تديرها الشركة على جوائز من ريفينيتيف ليبر لعام 2020 تقديراً لأدائها المميز والمستمر.

ونجحت الشركة في استقطاب أكثر من 623 مليون دولار أمريكي استثمارات في عدد من المنتجات والصفقات وتوزيع حوالي 49 مليون دولار أمريكي للعملاء (توزيعات رأس المال والدخل) كما تم شراء عقارات مدرة للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ليرتفع حجم الأصول العقارية المدارة إلى أكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي، كما تم التخارج بنجاح من استثمارين عقاريين في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح العملاء بعوائد فاقت العوائد المستهدفة. واستمر فريق إدارة أصول الحالات الخاصة في إجراء مفاوضات مع عدد من الأطراف لتنفيذ تخارجات نيابة عن العملاء.

فيصل صرخوه

كما خفضت الشركة إجمالي التزاماتها بمقدار 3.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 5.5%، لتصل إلى 64.8 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2020.

تتمتع الشركة بمركز مالي قوي وبحقوق مساهمين بلغت 50 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2020 وبتصنيف ائتماني طويل الأجل عند مستوى "BBB" وتصنيف قصير الاجل عند "A3" مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل كابيتال انتليجنس في آخر مراجعة لها في يونيو 2020.

وفي معرض حديثه عن النتائج المالية قال فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي: "لقد تأثرت النتائج بخسائر غير محققة، ونحن في وضع جيد يُمكننا من الاستفادة من الأداء الإيجابي للسوق والتعَامل مع الظروف غير المتوقعة في حال استغرقت عودة الحياة إلى طبيعتها وقت أكثر من المتوقع. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية والتشغيلية الصعبة، فقد تمكنا من تعزيز مركزنا المالي من خلال تعزيز أصولنا السائلة وتخفيض إجمالي التزاماتنا وترشيد المصاريف التشغيلية والأهم من ذلك الحفاظ على مستوى الدخل المتكرر القائم على الرسوم".

«المتحد»: 20 فائزا سحب الأفضلية لحساب الحصاد الإسلامي

مع الالتزام التام بكافة الإرشادات الوقائية من الجهات الصحية، قام البنك الأهلي المتحد يوم الأربعاء الموافق 3 من مارس الحالي بإجراء السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي، حساب السحب على الجوائز الإسلامي الأول في الكويت والحاصل على "جائزة أفضل برنامج إدخار في الكويت للعام 2019" من مجلة بانكر ميدل إيست المرموقة، وذلك نظرا للعديد من المميزات التى ينفرد بها، حيث يقدم لعملائه ما يزيد عن 750 جائزة سنويا واستطاع أن يعيد رسم حياة الآلاف من الرابحين من سعداء الحظ .

وأسفر السحب عن حصول 20 فائزا على 1000 دينار كويتي لكل منهم وهم : فاطمة محمد هادى، و نهار تريحيب الديحاني، وأحمد حامد بوعركي، و عادل عبد الله الدغيشمو كانثيلاثا ويرابولي موهانديراماجي، وناصر محمد المضفو محمد مناحي العصيمي ، و فرج الله يداللهي ، و أحمد عبدالله الشرقاوى، وصالح أحمد حسن ، و وضحة مطلق الهاجرى ، ومحمد عبدالسيد محمد، وحسين حسن سلمان ، و ريم سالم العنزي، وأميره عبدالحميد القلاف، وهند إبراهيم عبدالعزيز ،وورثة المرحوم خالد محمد الياسين، و توكاكز لازلو، و أسلم علي رومانى، ووفاء محمد الأربش.

كما قام البنك الأهلي المتحد يوم الأربعاء الموافق الرابع والعشرين من فبراير الماضي بإجراء سحب الأفضلية على جوائز الحصاد الإسلاميوأسفر السحبعن حصول الرابح عبدالله عبدالعزيز الدوسريعلى 25 ألفدينارکويتي.

والجدير بالذكر، أن سحوبات الحصاد تتضمن العديد من الجوائز التي من بينها جائزة قيمتها 100 ألف دينار كويتي في كل من العيدين. وتبقى الجائزة الربع سنوية الكبرى بقيمة 250 ألف دينار كويتي أهم ما يطمح إليه العملاء لتحقيق أحلامهم وتطلعاتهم. كذلك تقدم جوائز الحصاد 20 جائزة أسبوعية بقيمة ألف دينار كويتي لكل رابح. وبالإضافة إلى هذه الباقة من الجوائز الجذابة، يحظى العملاء بأرباح سنوية متوقعة على أساس عقد الوكالة ضمن هذا الحساب، وهو ما يجعل حساب الحصاد الإسلامي مفيدا للأسرة وللراغبين في التوفير بوجه عام من خلال تحقيقه للعديد من المميزات سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل مما يقابل باستحسان وتقدير مختلف العملاء سواء الجدد أو الحاليين. إضافة إلى ذلك، لأول مرة في الكويت، تم تقديم "سحب الأفضلية" الربع سنوي بقيمة 25 ألف دينار كويتي حصريا للعملاء الذين لم يفوزوا بأي من جوائز الحصاد الإسلامي خلال السنوات الخمس الأخيرة بشرط مرور عام على فتح حساباتهم وتتيح كل 50 دينارا كويتيا في حساب العملاء ضمن هذه الفئة فرصة واحدة للمشاركة في السحب.

20 مليار دولار مستحقات للصندوق السيادي على مؤسسة البترول

نقلت رويترز عن مصدرين قولهما إن صندوق الثروة السيادي الكويتي يتفاوض مع مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة من أجل الوصول إلى اتفاق جديد، تقوم المؤسسة بموجبه بسداد مبلغ يزيد على 20 مليار دولار، من الأرباح المتراكمة لديها، في وقت تسعى فيه الدولة الخليجية لإيجاد سبل للتغلب على أزمة السيولة الحادة التي تواجهها.

ولدى مؤسسة البترول الكويتية نحو 7 مليارات دينار (23.14 مليار دولار) مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وهو أحد الصناديق السيادية.

وقال المصدران إن صندوق الاحتياطي العام ومؤسسة البترول الكويتية توصلا في السنوات القليلة الماضية لاتفاق بشأن جدولة السداد، لكن الصندوق يسعى في الوقت الحالي لمراجعة الاتفاق وتسريع عملية السداد، كجزء من الجهود الحكومية لتغطية العجز المالي الذي تعاني منه الميزانية العامة.

وقال أحد المصدرين "مؤسسة البترول تعاني بسبب هبوط أسعار النفط كما أن الحكومة لديها مشكلة في السيولة المالية. المؤسسة تريد أطول فترة ممكنة (للسداد) والحكومة تريد أكبر مبلغ ممكن".

كان وزير المالية السابق براك الشيتان أعلن في أبريل الماضي أنه طلب من وزير النفط، باعتباره رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، توريد مبلغ الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة التي تقارب 7 مليارات دينار إلى الخزانة العامة للدولة الممثلة في صندوق الاحتياطي العام.

وقال المصدران إن المفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق لا يؤثر على التدفق النقدي لمؤسسة البترول الكويتية. ولم ترد مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، التي تدير صندوق الاحتياطي العام، على الفور على طلبات للتعقيب.

وتواجه الدولة الخليجية الغنية بالنفط، التي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار الخام وتداعيات جائحة كوفيد19-، مخاطر تتعلق بالسيولة في الأمد القريب ترجع إلى حد كبير إلى عدم سماح مجلس الأمة (البرلمان) للحكومة بالاقتراض.

وهذه المفاوضات هي الحلقة الأحدث في سلسلة من المحاولات الحكومية الهادفة إلى تعزيز السيولة لدى الخزانة العامة في ظل عدم قدرتها على الاقتراض بسبب رفض البرلمان.

وتشهد الكويت حالة شبه دائمة من التوتر بين الحكومة والبرلمان تعطل إلى حد كبير الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في دولة تعتمد بشكل شبه كلي على النفط.

هجمة هاكرز تخترق 263 حساب واتساب لمؤسسات مالية كويتية

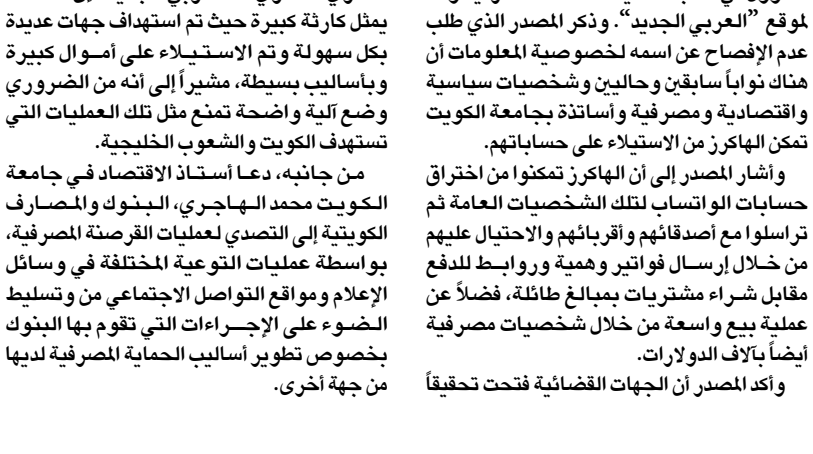

استولوا على نحو 1.5 مليون دولار

على الرغم من التحذيرات الأمنية بشأن المخاوف من اختراق العديد من تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصاً تطبيق واتساب، تمكنت مجموعة من «الهاكرز» من اختراق 263 حساباً عبر تطبيق الواتساب خلال الـ72 ساعة الماضية في الكويت، حيث تتعلق الحسابات المخترقة بشركات ومؤسسات اقتصادية وبنوك وشركات استثمارية كبرى كانت ضمن قائمة المستهدفين من الهاكرز الذين تكمنوا من الاستيلاء على ما يقرب من 1.5 مليون دولار، بحسب ما أكده مصدر مسؤول في الشبكة الآلية للخدمات المصرفية وفقا لموقع "العربي الجديد". وذكر المصدر الذي طلب عدم الإفصاح عن اسمه لخصوصية المعلومات أن هناك نواباً سابقين وحاليين وشخصيات سياسية واقتصادية ومصرفية وأساتذة بجامعة الكويت تمكن الهاكرز من الاستيلاء على حساباتهم.

وأشار المصدر إلى أن الهاكرز تمكنوا من اختراق حسابات الواتساب لتلك الشخصيات العامة ثم تراسلوا مع أصدقائهم وأقربائهم والاحتيال عليهم من خلال إرسال فواتير وهمية وروابط للدفع مقابل شراء مشتريات بمبالغ طائلة، فضلاً عن عملية بيع واسعة من خلال شخصيات مصرفية أيضاً بآلاف الدولارات.

وأكد المصدر أن الجهات القضائية فتحت تحقيقاً في الواقعة الأخيرة، مشيراً إلى أن ما حدث خلال الـ72 الماضية كان هجمة كبيرة ومركزة واستهدفت شخصيات محددة للاستيلاء على أكبر قيمة من الأموال بأسرع وقت ممكن قبل اكتشاف أمرهم.

وأضاف أن الجهات المصرفية فتحت أيضاً تحقيقاً داخلياً بشأن عمليات الاختراق الأخيرة، فيما تقوم البنوك بدراسة الوضع الراهن من أجل اتباع سياسة موحدة وإرسال رسائل تحذيرية للعملاء من أجل تجنب مثل هذا العمليات والمخاطر في المستقبل. من جانبه، قال المحلل المالي الكويتي ضاري الشمري لـ"العربي الجديد" إن ما حدث يمثل كارثة كبيرة حيث تم استهداف جهات عديدة بكل سهولة وتم الاستيلاء على أموال كبيرة وبأساليب بسيطة، مشيراً إلى أنه من الضروري وضع آلية واضحة تمنع مثل تلك العمليات التي تستهدف الكويت والشعوب الخليجية.

من جانبه، دعا أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري، البنوك والمصارف الكويتية إلى التصدي لعمليات القرصنة المصرفية، بواسطة عمليات التوعية المختلفة في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من وتسليط الضوء على الإجراءات التي تقوم بها البنوك بخصوص تطوير أساليب الحماية المصرفية لديها من جهة أخرى.

«أسواق المال» تقدم بلاغاً ضد شركة مدرجة

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية تقديم بلاغ لنيابة سوق المال لوقوع المبلغ ضدها "شركة مدرجة بالبورصة" بارتكاب فعل من شأنه إعاقة نشاط الهيئة الرقابي.

وحسب بيان للهيئة أمس الخميس، فقد تمثلت الجريمة في تزويد الهيئة ببيانات غير صحيحة ومضللة فيما يخص الكشف الدوري لبيانات التزامات الشركة. ولم تفصح الهيئة عن اسم الشركة المدرجة صاحبة المخالفة.

ويخص ذلك البيانات التي تفيد التزام وانتظام الشركة بسداد جميع الأقساط المتعلقة بالتزاماتها تجاه الجهات الممولة بخلاف ما تم رصده من قبل الهيئة.

ولفتت إلى أن لك يغل يد الهيئة ودورها الرقابي في الاطلاع على المحتوى الواجب توافره في البيانات سالفة الذكر، بما يخالف البند (3) من المادة (127) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت